

نظام الضمان الاجتماعي في الأردن

ورشة عمل منظمة العمل الدولية

محمد نور خريس / مدير إدارة البحوث والدراسات
الاكتوارية

شباط 2016 18-16

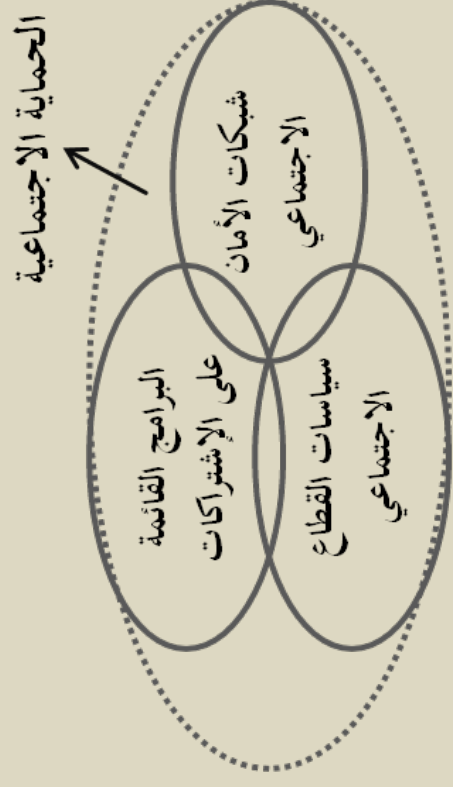
- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للأردن
- الحماية الاجتماعية
- الضمان الاجتماعي أداة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية
- أهداف الضمان الاجتماعي
- الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة
- مؤشرات الضمان الرئيسية
- استثمارات الضمان الاجتماعي
- أبرز مخرجات إصلاحات الضمان الاجتماعي 2014
- الدراسة الإكتوارية الثامنة واستدامة نظام الضمان الاجتماعي
- معالم الإصلاح للفترة القادمة
- تحديات منظومة الحماية الاجتماعية
- مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية

2014	2013	المؤشر
6.675	6.530	(عدد السكان (مليون نسمة
2.9 %	4.8%	معدل التضخم
11.9 %	12.6%	معدل البطالة
3.1%	2.8%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
6.8%-	-10.3%	عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
-2.3%	-5.5%	عجز الموازنة (بعد المساعدات) إلى الناتج المحلي الإجمالي
80.8%	80%	صافي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
1,249.9	1,240.7	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)

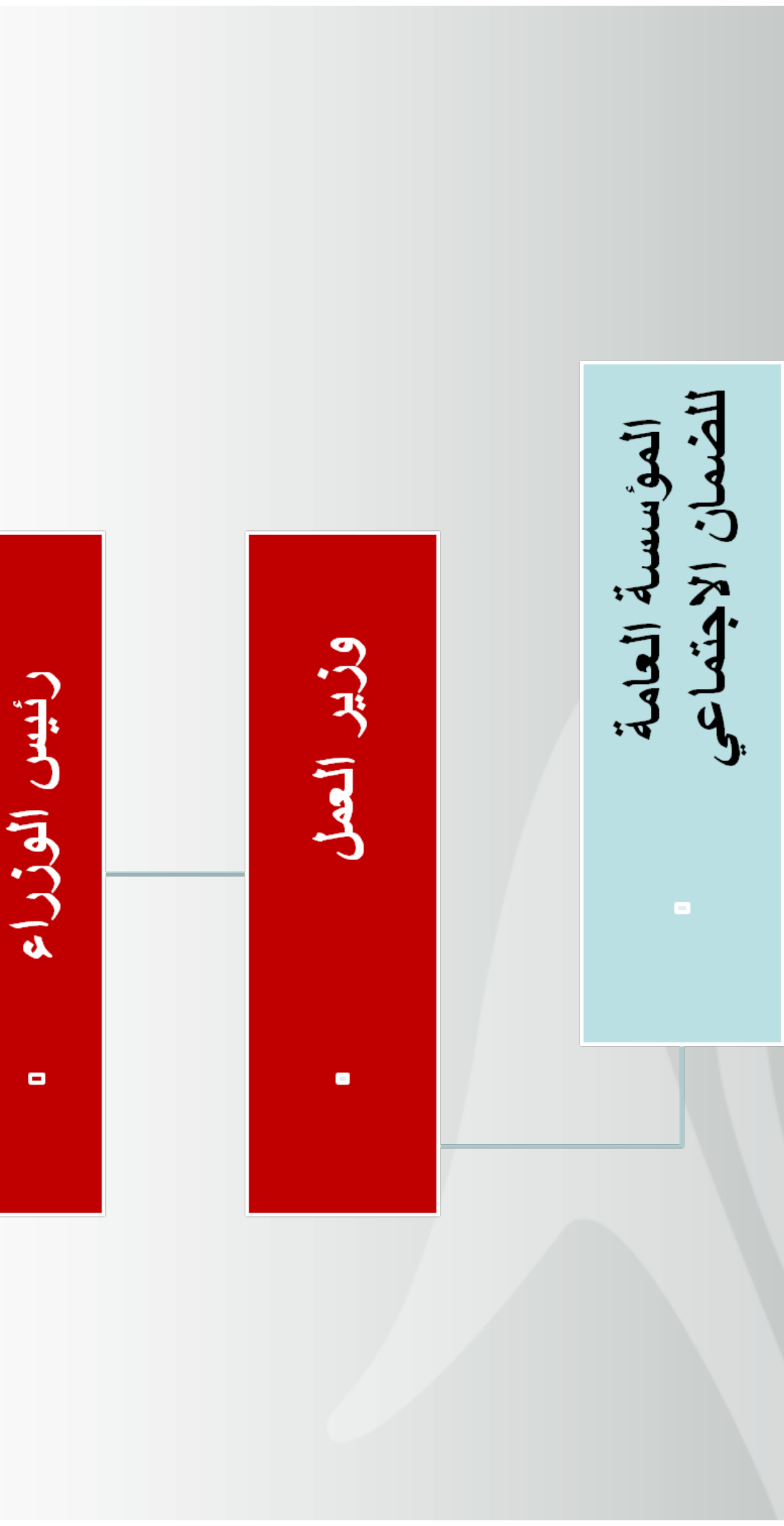
المصدر: البنك المركزي الأردني

- مجموعة السياسات العامة التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأسر من مواجهة المخاطر الاجتماعية والتقليل من أثرها (الإجراءات العلاجية والاحترازية).
- وتهدف وفقاً للعديد من الممارسات والتجارب العالمية إلى حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من حدتها.
- ∞ المساهمة في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
- ∞ مساعدة وتحفيز التنمية الاقتصادية.
- ∞ إضفاء الشعور بالأمان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- # موقع شبكات الأمان الاجتماعي في السياسة الانتخابية



...الضمان الاجتماعي أداة لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية



- صدر القانون المؤقت في العام 1978 وبدأت العمل اعتباراً من مطلع عام 1980؛
- تتمتع بالاستقلال المالي والإداري؛
- مجلس إدارة ثلاثي الأطراف؛

أصحاب
العمل

العمال

الحكومة

- التأمينات المطبقة منذ العام 1980
 - الشيخوخة والعجز والوفاة
 - إصابات العمل
- التأمينات الجديدة، أيلول 2011:
 - تأمين الأمومة
 - تأمين التعطل عن العمل

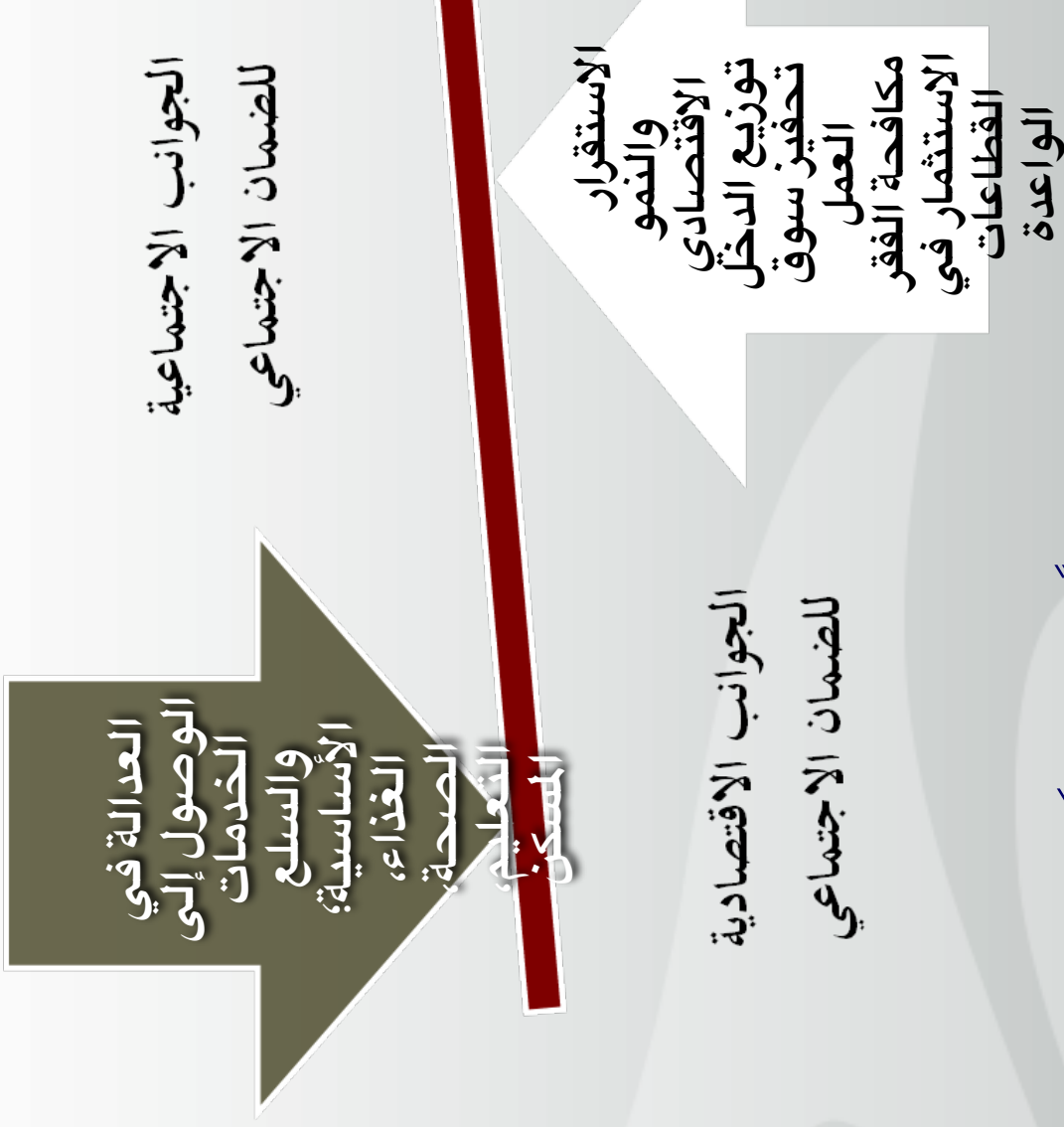
- الأنظمة القائمة على الاشتراكات
 - التقاعد المدني
 - التقاعد العسكري
 - المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
 - صناديق النقابات
- الأنظمة غير القائمة على الاشتراكات
 - صندوق المعونة الوطنية
 - صندوق الزكاة

توفير الأمن والحماية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع عند تعرضهم لمختلف أنواع الظروف التي تحول دون قدرتهم على توفير الدخل اللازم والذي يضمن لهم الحياة الكريمة، ومن هذه الظروف العجز والمرض والشيوخوخة والوفاة والبطالة وكذلك تلك ذات العلاقة بظروف وبيئة العمل.

نشأة الضمان الاجتماعي الأردني

- بتوجيه من المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال رحمه الله، تم صدور أول قانون الضمان الاجتماعي والذي كان حينها مؤقتاً والذي حمل رقم (30) لسنة 1978، حيث بدأ تطبيق القانون في عام 1980





تعتبر نظم الضمان الاجتماعي إطاراً أساسياً للتكافل الاجتماعي
وأداة للتوازن الاجتماعي والاقتصادي في الدولة

أهداف الضمان الاجتماعي

- تأمين الحاجات الأساسية للعامل وأفراد أسرته من خلال تأمين دخل ثابت خلال فترة تعطل قدرته عن العمل بشكل مؤقت أو دائم
- تحقيق الاستقرار الوظيفي للعامل كحافز لمزيد من العمل المخلص البناء
- توطيد علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل
- إعادة توزيع الدخل بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال القادمة
- المساهمة في تقليص جيوب الفقر من خلال توفير حد أدنى من الدخل للعامل وأفراد أسرته
- إيجاد آلية ادخارية تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية لتحقيق معدلات نمو إيجابية في الدخل القومي، تعود على القوى العاملة والمجتمع بكامله بمستويات أعلى من المعيشة

- الهدف الاستراتيجي الأول: ضمان ديمومة النظام التأميني ورفع كفاءته
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تقديم خدمات تأمينية متميزة وتطويرها لتلبي توقعات واحتياجات المشتركين والمتقاعدين والمجتمع
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير فعالية الأداء المؤسسي، والارتقاء بالموارد البشرية وفق أفضل ممارسات التميز المؤسسي
- الهدف الاستراتيجي الرابع: نشر الوعي التأميني بين الفئات المجتمعية المستهدفة وتحسين الصورة الذهنية للمؤسسة
- الهدف الاستراتيجي الخامس: دعم تكامل سياسات الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني

- ديمومة النظام التأميني.
- الخدمة المتميزة وعلى أسس ومعايير عالمية (طموح جمهور متعاملي المؤسسة، الجودة الشاملة، برامج التميز العالمية).
- الوعي التأميني بكافة مراحله (ترسيخ أهمية الضمان الاجتماعي، الترغيب بالتأمينات المقدمة، الحقوق التأمينية، الواجبات المترتبة على المؤمن عليهم وأصحاب العمل).
- بناء القدرات (البيئة الداخلية، العمليات الداخلية، الموارد البشرية، العلاقات الداخلية والخارجية).
- البنية التحتية الفنية والتكنولوجية (تطوير الأنظمة، إتاحة أنظمة جديدة، التكامل، أنظمة دعم القرار المؤسسي).

- تطوير الشراكات والتحالفات: من خلال إيجاد شبكات القيمة المضافة مع الشركاء Network Value الداخليين والخارجيين
- تعزيز قدرات الدراسات والأبحاث: تدريب الموارد البشرية المتاحة حالياً وإستقطاب الكفاءات في مجالات معينة والحصول على الخدمات الخارجية إن تطلب الأمر ذلك فعلى سبيل المثال إنشاء مركز دراسات إكتوارية على مستوى المنطقة، Outsourcing
- تطوير المؤسسة بإتجاه المنظمة المتعلمة: من خلال التحليل العلمي وحل المشاكل والنماذج العقلية وبناء الرؤى المشتركة وتعزيز تعلم فريق العمل
- إيجاد وبناء وتعزيز أنظمة العمل الداخلية الحديثة: أنظمة الإدارة والعمليات، تكنولوجيا المعلومات، أنظمة الموارد البشرية الحديثة، السياسات

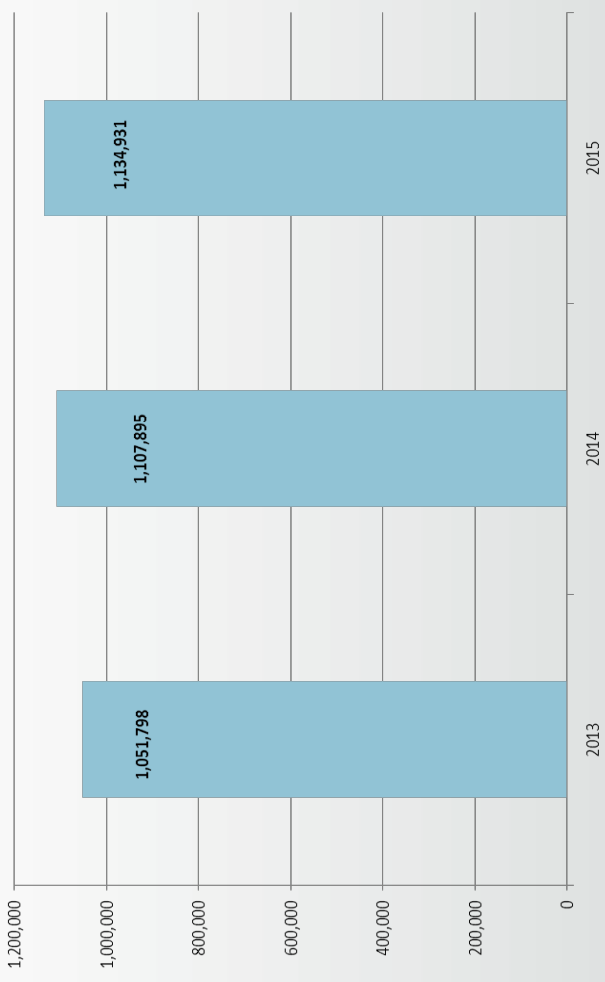
- إعادة الهيكلة وإعادة هندسة العمليات: تطوير وتحسين فعالية عمليات المؤسسة والتركيز على الجهود الإستراتيجية وتعزيز علاقات المشتركين
- تطوير وتعزيز نظام إدارة الأداء الحالي والتخطيط المالي باستخدام أدوات إعداد الموازنة الفعالة والكفؤة
- تطوير الأدوات الفعالة: إدارة المشاريع والمبادرات والنشاطات الدقيقة لتسهيل قيام موظفي المؤسسة بالأعمال
- تطوير مهام السياسات لدى المؤسسة: التمكين من بناء العمليات الضرورية لتحديد المشاكل وإيجاد الحلول وإتخاذ الإجراءات التصحيحية
- إدارة المخاطر

أبرز المؤشرات التآميمية للفترة 2014-2015

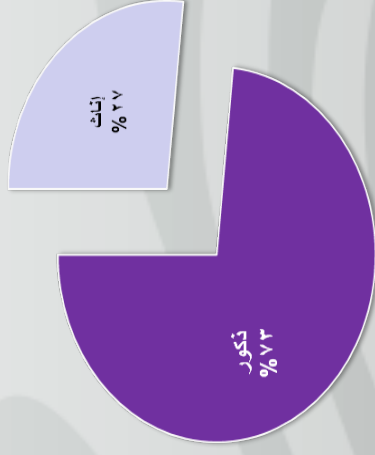
معدل النمو %	٢٠١٥	٢٠١٤	المؤشر
٣,٣	١١٤٤١٢٧	١١٠٧٨٩٥	عدد المؤمن عليهم الفعاليين:
٣,١	١٠٧٣٥٩٣	١٠٤١٥١٧	- عدد المؤمن عليهم إلزامياً
٦,٦	٧٠٥٣٤	٦٦٣٧٨	- عدد المؤمن عليهم المنتسبين اختياريّاً
١	٤٣٨٣٧	٤٣٤٣٩	عدد المنشآت الفعالة
٦	٤٩٦	٤٦٨	متوسط أجور المؤمن عليهم الفعاليين - بالدينار
٢٣,٩	١٠٧١٠	٨٦٤٤	عدد المؤمن عليهم المستحقين لبدل التعطل عن العمل
١٨,٧	٧٥٣٢	٦٣٤٣	عدد المؤمن عليهن المستحقات لبدل إجازة الأمومة
-	١١١١٥	١٢٨٨٤	أعداد المتقاعددين الجدد
٧,٤	١٧٩٢٣٤	١٦٦٩١٤	أعداد المتقاعددين تراكمياً
٤,٣	٣٨٦	٣٧٠	متوسط الرواتب التقاعدية - بالدينار
٥,٦	٨٩٧٨٥	٨٤٧٩٠	عدد الورثة المستحقين الفعاليين
١٥,٦	٢٩٦٢٠	٢٥٦١١	عدد مستحقي تعويض الدفعة الواحدة الجدد
-	٨٧٧٥	١١٧٨٩	عدد إصابات العمل والأمراض المهنية الجديدة
-	١٤٢٥٩	١٥٣٧٣	عدد حوادث إصابات العمل التي تبلغت بها المؤسسة

*تطور أعداد المؤمن عليهم 2013-2015

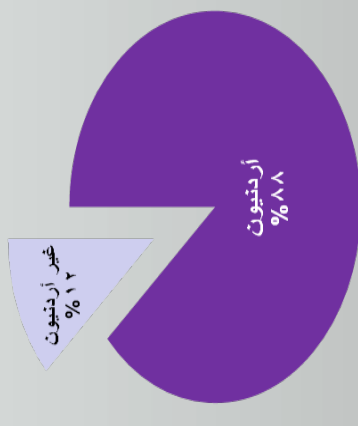
- استمرت أعداد المؤمن عليهم الفعّالين المشمولين بأحكام الضمان الاجتماعي بالارتقاء في 2014 حيث بلغت (1107895) مؤمن عليه بينما كانت (1051798) عام 2013، وبمعدل نمو 5.3%.
- سجلت أعداد المؤمن عليهم ارتقاء ملحوظاً في عام 2015، حيث بلغ اجمالي المؤمن عليهم الفعّالين في نهاية الربع الثالث من العام نفسه 1,134,931



*التوزيع النسبي للمؤمن عليهم حسب الجنس 2015

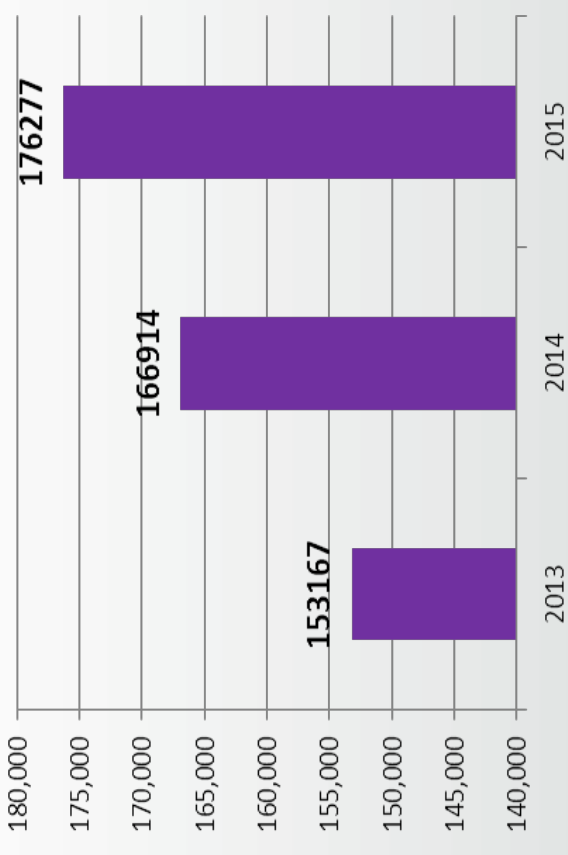


التوزيع النسبي للمؤمن عليهم حسب الجنسية 2015*



*بيانات عام ٢٠١٥ لغاية 9/11/2015

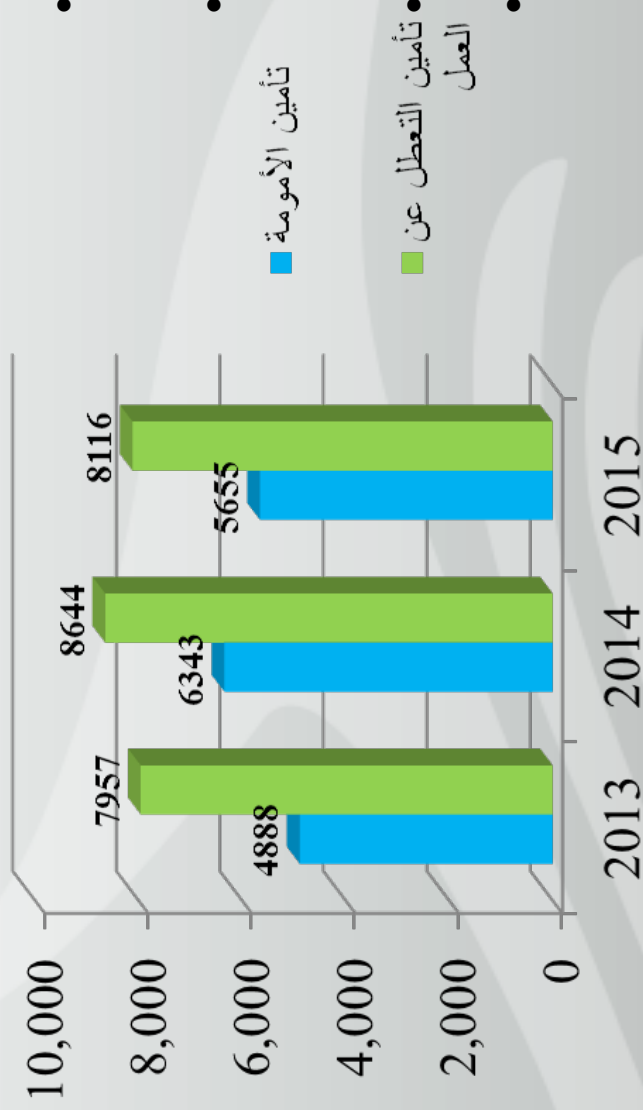
*تطور أعداد المتقاعدين تراكميا 2013-2015



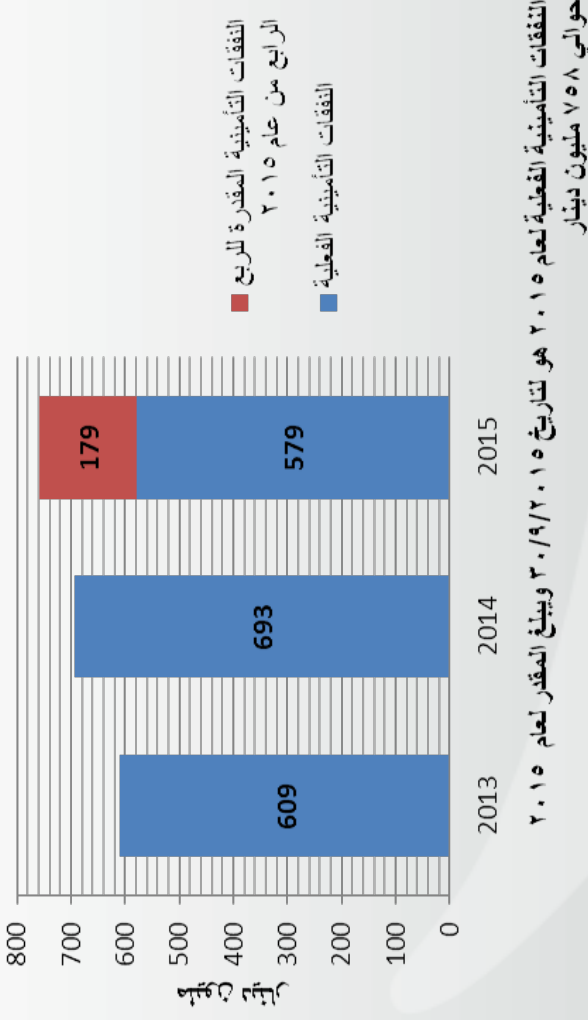
وصلت أعداد المؤمن عليهم المستحقات لبدلات منافع الأمومة في عام 2015 (حتى نهاية الربع الثالث) 5655 مؤمن عليها سجلت أعداد المؤمن عليهم المستحقات لبدلات منافع الأمومة إرتقاعا في عام 2014، حيث بلغ عددهن (6343) مؤمنا عليها مقابل (4888) مؤمنا عليها في (30% عام 2013، بمعدل نمو حوالي 30). وصلت أعداد المؤمن عليهم المستحقين لبدلات التعطل للعام 2015 (حتى نهاية الربع الثالث) 8116 مستفيد بلغ عدد المؤمن عليهم المستحقين لبدلات التعطل في عام 2014 (8644) وفي عام 2013 (7957) وبمعدل نمو (8.6%).

- بلغ عدد متقاعدي الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 2014 (166914) متقاعدا، مقابل (153167) متقاعدا (9% في عام 2013، بمعدل نمو بلغ حوالي 9).
- بلغ عدد متقاعدي الضمان الاجتماعي تراكميا (حتى نهاية الربع الثالث) من عام 2015 (176277) متقاعداً

*تطور أعداد المستفيدين من تأمين التعطل والامومة 2013-2015

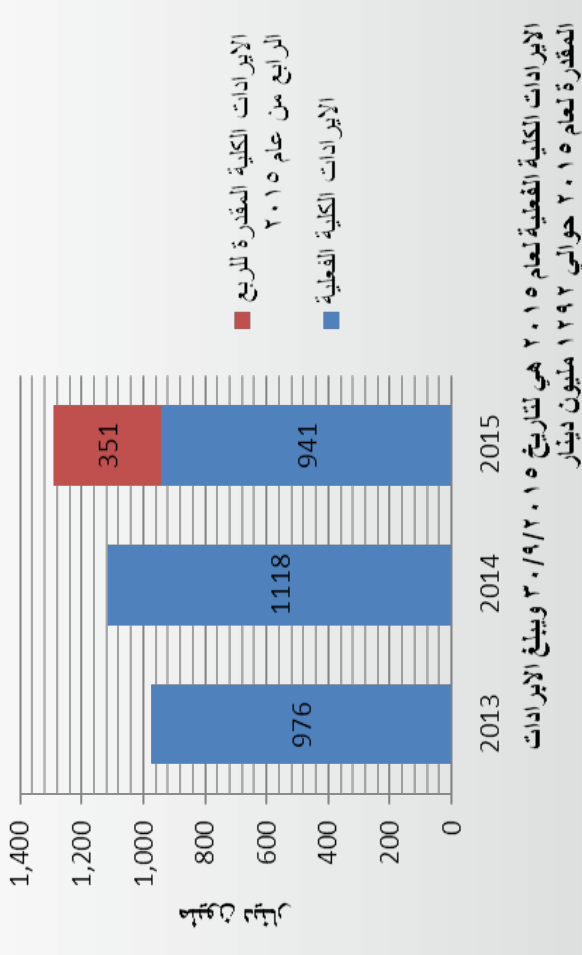


النفقات التأمينية 2013-2015



- ارتفع إجمالي النفقات التأمينية الى (693) مليون دينار في عام 2014، مقابل (609) مليون دينار في عام 2013. بلغ معدل النمو في النفقات التأمينية في عام 2014 (13.9%)
- وصلت النفقات التأمينية (في نهاية الربع الثالث) لعام 2015 حوالي (579) مليون دينار بينما من المقدّر أن تصل الى (758) مليون دينار في نهاية العام وبمعدل نمو (9.4%) عن العام السابق.

الإيرادات الكلية 2013-2015



- ارتفع إجمالي الإيرادات الى حوالي (1118) مليون دينار في عام 2014، مقابل (976) مليون دينار في عام 2013 بمعدل نمو (14.5%)
- بلغت الإيرادات الكلية (في نهاية الربع الثالث) لعام 2015 حوالي (941) مليون دينار ومن المقدّر أن تصل الى (1292) مليون دينار في نهاية العام وبمعدل نمو مقدّر يصل الى (15.6%) عن العام السابق.

إنجازات المؤسسة لعام 2015

- حصول المؤسسة على السبع مراتب الأولى في جائزة الخدمة الحكومية من خلال سبع فروع تابعة لها.
- على مستوى آسيا والباسيفيك في التميز (ISSA) حصول المؤسسة على ثلاث جوائز وشهادات تقدير دولية من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي والممارسات الفضلى عن ممارساتها المتعلقة بـ
 - تحصيل الاشتراكات والمبالغ المترتبة للمؤسسة إلكترونياً
 - تقييم بيئة العمل بناء على معايير السلامة والصحة المهنية
 - جائزة التميز في السلامة والصحة المهنية
- البدء بشمول العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل والشركاء المتضامنين إلزامياً بالضمان من تاريخ 1/5/2015
- بدأ تطبيق نظام المهن الخطرة بتاريخ 1/3/2015:

إنجازات مختارة لعام 2014

- نفاذ قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة 2014 بتاريخ 1/3/2014 ، والذي تضمن عدداً كبيراً من الإصلاحات من تحقيق العدالة بين فئات المتقاعدين، وضمان العدالة التوزيعية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، وضمان ديمومة النظام التأميني
- حصول المؤسسة على الثلاث مراتب الأولى في جائزة الخدمة الحكومية من خلال ثلاث فروع تابعة لها
- إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني التي اتاحت للمنشآت والأفراد تأدية الاشتراكات المستحقة عليهم وذلك عن طريق نظام عرض وتحصيل الفواتير (eFAWATEERcom) إلكترونياً
- تطبيق مشروع الخلايا كهروضوئية على إدارات المؤسسة، حيث بدأ العمل به في إدارة التقاعد

إنجازات مختارة لعام 2013

- (حصول المؤسسة على جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية) (المركز الثالث / المرحلة البرونزية)
- حصول المؤسسة على جائزة الخدمة الحكومية
- الربط مع الجهات الحكومية (ست عشرة جهة حكومية) بهدف تقديم خدمات ذات كفاءة أعلى

إستثمارات موجودات الضمان الاحتياطي

الوزن النسبي للمحافظ	القيمة (مليون دينار)	المحفظة الاستثمارية
26.4%	1861	أدوات السوق النقدي
29.2%	2059	السندات
1.9%	138	القروض
6.0%	425	الاستثمارات العقارية
4.1%	425	الاستثمارات السيادية
29.6%	2088	الاستثمار بالأسهم
0.4%	26	الاستثمار الاجنبي
	7022	المجموع

التحديات التي تواجه نظم الضمان الاجتماعي

• تحدي التغطية

• تحدي الملاءمة

• تحدي التمويل

- أدى الانتشار المتنامي للعمل غير المنظم في الكثير من البلدان، إلى تراجع نسب التغطية وحتى إلى إنخفاضاها، ونتيجة لذلك فإن الأغلبية العظمى من سكان العالم لا تزال تفتقر إلى تغطية الضمان الاجتماعي.
- للحكومات دور مهم في مواجهة هذا التحدي، حيث يقع على عاتقها، وبالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، دور تحديد مجموعات السكان التي ينبغي تغطيتها والمجموعات التي لا تندرج في نطاق التأمين الاجتماعي وتنظيم الأشكال الخاصة من توفير التغطية، فضلا عن وضع نظم ضمان اجتماعي تكفل على الأقل مستوى أدنى من التغطية الاجتماعية للجميع وتضمن إستدامتها.

يرتبط تحدي التغطية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الملائمة، فلا يمكن تحقيق تغطية مجدية إن لم تكن الإعانات المقدمة ملائمة، وتعتبر إعانات الضمان الاجتماعي ملائمة حين

تساعد على تحقيق النتائج المتوقعة من السياسة الاجتماعية (من قبيل تلبية إحتياجات الأشخاص الذين عليهم مغالبة مخاطر الحياة الرئيسية)، وحين تعتبر العلاقة بين مستويات الإعانات والضرائب و/أو الاشتراكات المدفوعة خلال الحياة العملية "عادلة" (الملائمة الاجتماعية).

تعمل باتساق مع أدوات سياسات العمالة والسياسات المالية وغيرها من السياسات (الاقتصادية، ولا تتسبب بتداعيات اقتصادية غير مرغوب فيها) (الملائمة الاقتصادية).

وتعتبر الإعانات ملائمة عندما لا تكون منخفضة جداً ولا عالية جداً، وهي تعتبر منخفضة جداً عندما لا يستطيع الناس أن يعيشوا منها أو حين يعتبرون أن عائدات اشتراكاتهم ضئيلة جداً، وتعتبر الإعانات النقدية مرتفعة جداً حين تؤدي إلى مستويات إنفاق أو إلى تصرفات مضرة بالمصلحة العامة أو بقبول الجمهور للنظام نفسه.

وتهدف معظم نظم التأمين الاجتماعي إلى التعويض عن نسبة معينة من الدخل السابق للمستفيد، من شأنه السماح له بالمحافظة على الحد الأدنى من مستوى العيش المقبول مقارنة بمستوى العيش السابق.

- يعتبر الاتفاق على الضمان الاجتماعي استثماراً في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.
- العناصر المكونة للاتفاق الاجتماعي: يتخذ الاتفاق على الصحة وعلى التقاعد أكبر حيز في جميع البلدان، ويأخذ الاتفاق على فروع أخرى كإعانات البطالة والإعانات العائلية في البلدان ذات الدخل المرتفع فقط، حيزاً هاماً من الموارد المخصصة.
- على الرغم من أن هذا النمط السائد يظهر وجود علاقة بين مستويات الدخل وحجم الموارد المخصصة للضمان الاجتماعي، لا يمكن أن نستخلص من ذلك أن الضمان الاجتماعي هو سلعة "تurf". بل على العكس، فإن الدول ذات الدخل المنخفض تحتاج للضمان الاجتماعي أكثر من حاجة الدول الأخرى له، وإن كانت أولوياتها قد تختلف بشأن الفروع التي ينبغي عليها تطويرها أولاً، وكيفية تمويل الإعانات وتقديمها.

لماذا إصلاحات الضمان الاجتماعي؟

- تعزيز المشاركة الاقتصادية في سوق العمل.
- المساهمة في دعم المرأة والشباب.
- المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بقطاع الحماية الاجتماعية.

- تمكين مؤسسة الضمان الاجتماعي من الوفاء بالتزامات المالية المستقبلية للأجيال القادمة.
- المساهمة في توسيع قاعدة الطبقة الوسطى.
- المساهمة في حماية الطبقة الفقيرة (Indexation).

- الوصول الى شمول كافة فئات المجتمع.
- توكي المزيد من العدالة الاجتماعية.
- تعزيز مفهوم الادخار والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- تعزيز مفهوم الحاكمية الرشيدة والمساءلة.

زيادة الاشتراكات بشكل تدريجي، اعتباراً من العام 2014
(%حتى 2017(صاحب العمل: 2%، العامل: 1
تم وضع سقف للأجر الشهري الخاضع للإقتطاع يبلغ مقداره
(3000) دينار مرتبط بمعدل التضخم
زيادة سن التقاعد المبكر الى (50) سنة، 252 اشتراكا للذكور
و228 اشتراكا للإناث، أو على سن 45 سنة مقابل توفر عدد
إشتراكات يبلغ 300 اشتراكا

معاملات التخفيض أو التعديل على راتب التقاعد المبكر.
التقاعد المبكر للعاملين في المهن الخطرة (السن : 45 عاما،
(الإشتراكات 216 إشتراكا للذكور، 180 إشتراكا للإناث
شمول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص والشركاء.
المتضامنين.

نقاط التعادل	الدراسة الاكتوارية الثامنة (2013) قانون رقم 1 لسنة 2014	الدراسة الاكتوارية السابعة (2010) قانون رقم 1 لسنة 2014 (سيناريو مجلس الأمة)	الدراسة الاكتوارية السابعة (2010) قانون رقم 7 لسنة 2010	الدراسة الاكتوارية السادسة (2007) قانون رقم 19 لسنة 2001
سنة تجاوز النفقات التأمينية للإيرادات التأمينية	2036	2030	2027	2016
سنة تجاوز النفقات التأمينية للإيرادات التأمينية والاستثمارية	2041	2037	2033	2026
سنة نفاذ الصندوق	2051	2048	2043	2036

- تأمين إصابات العمل: مستدام مالياً
- تأمين الأمومة: مستدام مالياً
- تأمين التعطل عن العمل: مستدام مالياً

- زيادة الفترة الزمنية اللازمة لإحتساب معدل الأجر الخاضع للإقتطاع في معادلة إحتساب الراتب التقاعدي.
- تخفيض معامل المنفعة.
- الرفع التدريجي لسن التقاعد في المستقبل.
- تعديل معادلة إحتساب راتب التقاعد المبكر لتصبح أكثر توازناً من الناحية الاكتوارية.

إيماناً من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بأهمية مبادرة
”أرضية الحماية الاجتماعية“، في توحيد وتكامل جهود الشركاء
في قطاع الحماية الاجتماعية، قامت المؤسسة بما يلي:

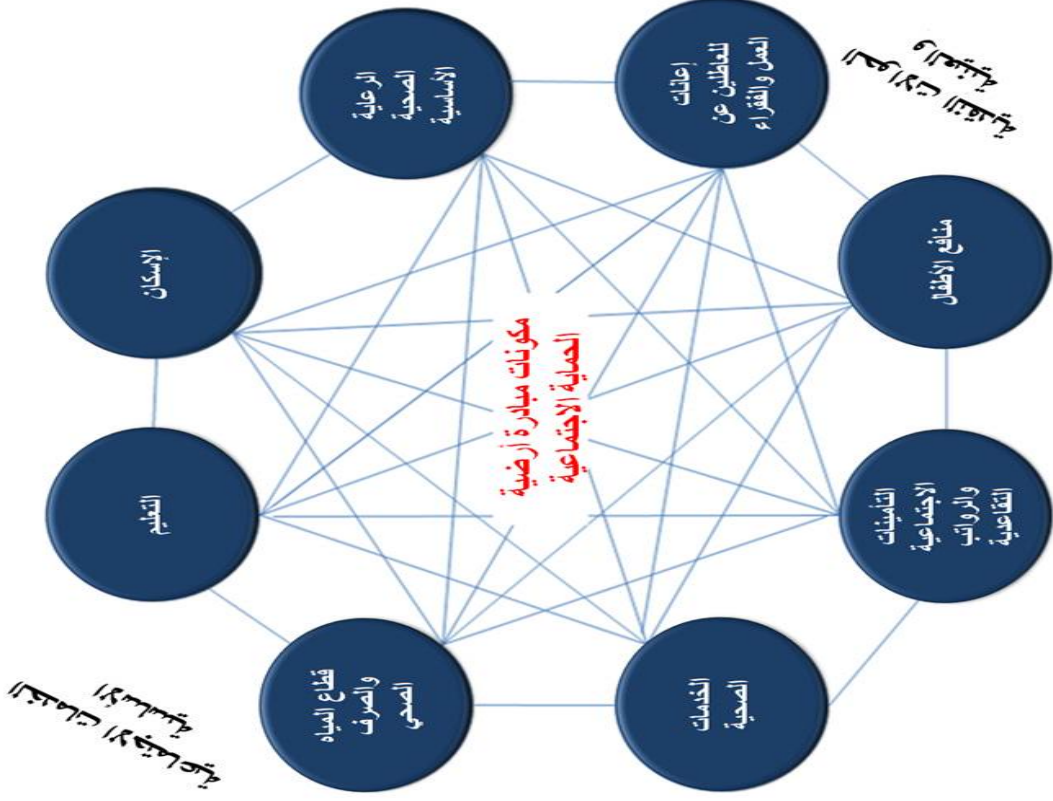
- تضمين المساهمة في إيجاد أرضية الحماية الاجتماعية ضمن خطتها
الإستراتيجية 2012 – 2016
- إعداد تقرير حول مدى اتساق مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية مع
المبادرات والاستراتيجيات الوطنية
- العمل مع منظمة العمل الدولية لتنسيق الجهود فيما يتعلق بتبني مبادرة
أرضية الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني

لمحة عامة عن مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية (الاجتماعية) (يتبع)

تتكون مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية من حزمتين أساسيتين، وهما:

الحزمة الأساسية من الحوات والحقوق الاجتماعية – النقدية والعينية – والتي تهدف إلى توفير الحد الأدنى من الدخل والمعيشة للجميع، وتيسير الطلب على السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحتها للجميع ضمن كافة الفئات العمرية في المجتمع.

توفير المستوى الأساسي من العرض للسلع والخدمات الاجتماعية، كالصحة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، الغذاء، وغيرها من الخدمات الاجتماعية في ضوء الأولويات الوطنية.



،،شكراً لحسن استماعكم